تتمة المنشور صـ١

جذور الحالة الراهنة

السياسة والحكومة والإرهاب

نحن نعرف المأزق المأساوي لسكان هذه المناطق، فقد كانوا ضحية خداع الملابسة السياسية التأريخية للماضي، واحتضار العمل السياسي بعد ٩ نيسان، والتعامل الأمريكي الجاهل والقاسي، وأحقاد المجاميع البعثية ذات الاصول الريفية التي فقدت امتيازاتها، وهيمنة التكفيريين العرب وأموالهم الضخمة وقسوتهم التي لا تعرف الرحمة.

فاذا اضفنا الى هذا غياب الدولة-المرجع، وغياب اتفاقات من النوع السياسي الداخلي، لاستنتجنا ان هذه المناطق شعرت قبل الجميع بفقدان الركائز السياسية المرجعية، فكان أفضل خياراتها أن تنتظر، أو تقول لا، أو تتوجس من كل شيء يأتيها من خارجها. وعلى هذا النحو كان من السهولة أن يتلاعب بها الارهابيون الذين يمتلكون برنامجاً واحداً: لا لكل شيء، لا لأمريكا ولعملاء أمريكا، لا للحكومة وللديمقراطية والانتخابات. ولسوف تكبر اللا وتكفر الناس لكي تسيطر، وتكفر مرة أخرى لكي تبني ايديولوجية قائمة على السيف. وعلى هذا النحو دفع بالسكان الى التخندق، فاذا بهم شاءوا أم أبوا سنة، وسنة من نوع خاص، وهو أمر نعرف ان غالبيتهم يرفضونه.

انها خسارة بالتأكيد، وخسارة كذلك أن توضع أمامهم قاعدة نقاش من النوع الرديء، أي قاعدة تختارهم ككتلة تأريخية طائفية، وتعامل زعاماتهم بوصفهم ممثلي طائفة.

إن رجلاً شجاعاً من اهل الرمادي اسمه الشيخ أحمد فرج أغتيل في وسط المدينة وضاع دمه، لأنه قدم وصفاً شرعياً لمقتضيات الجهاد ضد الأمريكان. لقد قال ببساطة انه لا توجد راية واحدة لهذه المهمة الخطرة.

علينا ان نعرف دلالة هذا الموقف على نحو صحيح، أي على نحو سياسي، فهو موقف وطني، وتحليله الشرعي الاسلامي متصل بالوقائع الحسية السياسية، وتوازنات القوى، فضلاً عن انسانيته.

هناك العشرات من أمثال الشيخ أحمد فرج في هذه المناطق ممن اغتيلوا أو هددوا بالموت أو شدوا الرحيل، ولسنا نعرف لم سكتت الحكومة عن دمهم المسفوح، وعن الأذى الذي تعرضوا له، ولماذا ترك أمر هذه المناطق من دون عون ولا توثيق للحوادث ولا حتى اعلام يسجل ما يجري.

نسأل الحكومة: أية ستراتيجية اتبعتها في هذه المناطق واستنفدت خياراتها لكي لا يتبقى لها غير الخيار العسكري؟

لقد حصلنا على معلومات عن الطريقة القاسية التي قتل فيها اثنان من مناضلي الحزب الاسلامي العراقي في الموصل طالبا بتبني خيار المساهمة في التصويت على الدستور والاشتراك في الانتخابات القادمة، ورفعا لافتة بذلك (هذا الحزب تبنى رفض الدستور...فتصوروا !). لقد حوكما بوصفهما عملاء أمريكا، واقتيدا باحتفال ديني مكبلين، ثم ضربت سيقانهم بالرصاص، وقام شيخ ورع بلحية مهيبة باطلاق رصاصتين على رأسيهما.

هذا الاستعراض يجري يومياً تقريباً في بعض الأماكن. ونحن واثقون أن العديد من قادة الحزب الاسلامي العراقي اختاروا الصمت مضطرين، وهم يتخذون مواقفهم السياسية في حالة توتر ما بين مبادئهم واضطراراتهم ومخاوفهم مع تفضيلهم البقاء في الساحة يناضلون على طريقتهم العقلانية.

والسؤال: من يحميهم إذا أرادوا الاندفاع في العمل السياسي وهم ممن أسهم بالعملية السياسية حسب الأوصاف التي قدمناها؟

ما من أحد يحميهم، اذن يجب ان يتعرضوا للابتزاز والأذى وسوء الفهم وعدم المعاونة، وباختصار عليهم أن يتجملوا بالصبر، فلا الحكومة تحميهم، ولا هم مع الحكومة، وبالطبع هم لا مع الأمريكان، ولا مع التكفيريين!

قدمت الانتخابات السابقة مثلاً مهماً على الاندفاعة الشعبية، وتفكك بعض الخنادق، والاستغراق الغريب في المكاسب التي تحققت للبعض.

يجب القول أولاً ان الانتخابات أقيمت في موعدها بالالتزام الصارم بالمواعيد الموضوعة العاجلة وليس باستعجالات الواقع الحسي، فالعديد من المناطق لم تكن مهيأة لا سياسياً ولا فنياً لها. وبالرغم من هذا فقد كانت النتيجة السياسية قوية وأطلقت أصوات المأسورين في مناطقهم واعطت صورة مدهشة للتحدي الشعبي ضد الارهاب.

لقد تأثرت القوى الشعبية التي منعت من الادلاء باصواتها أو قاطعتها غصباً بالمغزى السياسي لهذه العملية، وادركت ان الموقف الانعزالي لا يصب في مصلحتها، ولا في مصلحة الوطن واستقراره.

كان هذا الموقف يبشر بفتح الخنادق وتسريع المصالحة الوطنية. لكن ما شهدناه ان السادة السياسيين ظهروا مثقلين بعاداتهم واستغراقهم العذب بمكاسب السلطة، وظلوا عند مستوى الاستحقاقات المقررة بقانون ادارة الدولة المؤقت كأنه كتاب مقدس، ولم يفعلوا شيئاً غير الانتباه الى الحصص.

هل كان يجب أن ننتظر تمثيل ما يدعى بالاكثرية لنعود أدراجنا الى حصار العملية السياسية التي تجري في الجمعية الوطنية بدلاً من أن يجري التفعيل الوطني الشعبي وجر جميع الفئات اليه؟

لقد ضيعوا الفرصة فبدأ (الأمر الواقع) يصبح ثقيلاً، وأول نتائجه أن الحكومة لم تعلن الا بعد شهرين متعبتين من الانتظار والابتزاز والنقاشات في عودة مجددة لمبدأ المحاصصة وعقدة التمثيل ودلال التيارات. وقبل أن تولد الحكومة كانت لامبالاة الناس بها تنبيء عن فقدان صبر شعبي عميق. ولقد عاد الارهاب موجعاً هذه المرة، لأنه عاد لينتقم من الجولة السياسية التي خسرها، ومن الاصوات التي ارتفعت في المناطق التي يصول ويجول فيها. فمن نلوم؟

ثمة تقييم نود أن نعكسه هنا للانتخابات من جانب حساس لم ينتبه اليه أحد. فالانتخابات العراقية كان لها جانب تأسيسي، أي يترتب عليها كتابة دستور دائم، وهذا أمر على مستوى عالٍ من الخطورة، لكن الانتخابات تضفي، كما نعلم، الشرعية على السلطة، وهو أمر يحظى بأهمية استثنائية، نظراً لوجود الاحتلال. والمشكلة انه في ما عدا الاحتلال، هناك انقسام وطني، وخلل أمني عميق، مما يثير الشكوك، ويستدعي بناء الشرعية على مستوى الاجماع الوطني، وليس على مستوى النتيجة الاحصائية. فما قيمة الشرعية من دون اتفاق في ظروف تأسيسية، وما قيمتها اذا لم يعترف بها في الداخل اولاً، وفي الخارج ثانياً؟ اذن كان على السلطة ان تؤسس شرعيتها من البداية على مستوى القناعة الوطنية، وعبر تشكيل وطني يشترك فيه الجميع على قدم المساواة، لا تكون فيه فكرة التمثيل بأهمية المشروع المطروح الذي نلخصه بالآتي: وحدة وطنية فاعلة، عمل مشترك، بناء دولة وطنية، انسحاب قوات الاحتلال ضمن اتفاقيات مناسبة، ونبذ الارهاب.

لكن العملية السياسية في العراق وضعت التواريخ واخلصت لها في وطن يحترق. لقد اختزلت القضية الوطنية الى مشروع خاص بالسلطة الحاكمة، وبدفع مشبوه من قبل الامريكان المستعجلين

ما حصل في النهاية انه تم ابتلاع ثقل الأمر الواقع بعدَ (١٥) نائباً في الجمعية الوطنية ممن نفذوا من الحصار الارهابي ممثلين عن العرب السنة، وهو تأكيد اضافي على التوزيع الطائفي. أما في لجنة كتابة الدستور فقد زيد هذا العدد من خارج الجمعية بسبب الضعف العددي الفاضح، وهو اجراء ينبيء عن تفهم وكرم. لكن هذه المجموعة التي فرض عليها هذا العبء هي تجمع شخصيات وتيارات مختلفة، وما استطاعوا عمله في أثناء كتابة الدستور هو تفعيلهم للرأسمال الرمزي الخاص بهم كتعويض عن ضعف التمثيل، وهو في جملته اعتراضي. لكن هذا حدث على الجانب الآخر ايضاً، فالموضوع يتعلق بكتابة وثيقة وقاعدة عمل ستراتيجية، والكتابة هي اكثر من غيرها من يطلق القيم الرمزية، وربما اشباح الماضي.

وكما لاحظنا كانت بعض الخلافات اعتبارية جداً، وحتى مفاهيمية من دون قرائن سياسية، لكن بعضها الآخر من مثل توزيع الثروة والفدرالية في الجنوب وعلاقة الدين بالدولة اثارت مخاوف حقيقية. فمستوى علاقات القوى السياسية وتوزيعها يمكن أن يقوم بليّ فقرات الدستور بشأنها وتفسيرها تبعاً لبيئات اجتماعية مختلفة.

لكن أساس المخاوف يتجاوز هذه الفقرة او تلك، على أهمية هذه الفقرة أو تلك. فالاساس هو انعدام الثقة، وضعف الاداء الحضاري في السلوك، والاختلافات بين منطقة وأخرى، وتنوع السلطات، ونزعة التخندق المناطقي الطائفي، والهواجس المتعبة بوجود برنامج آخر يختفي خلف العبارات وتوقع ظهوره في ظروف مناسبة اشبه بالجان، وهواجس أخرى كوننا نسير الى قيام المحافظات بفرض سياسة الامر الواقع.

لقد كتب الدستور في ظروف ساد فيها العنف والعنف المضاد، في وضعية بات فيها مئات الالوف من العراقيين يتركون وطنهم، وبينهم أفضل العقول والخبرات، وفي وقت باتت الدولة تكتسح من قبل الجرذان القارضة للمال العام، والموت صار مجانياً، وصمت الحكومة يقرقع في آذان الناس ويملؤها بالمخاوف، وثمة أشباح في الظلام تقبض على الناس لنجدهم في الصباح جثثاً في مزبلة، وثمة من يتوعد النساء بالويل والثبور، وثمة من يفرض الحجاب فرضاً لكنه لا يستحي من سرقة النفط وتهريبه، وثمة من يهمس في أذنك بظهور اسمك في لائحة اعدام، وثمة سيارة مفخخة على الطريق، وثمة فقراء يتحولون الى عصابات، وأغنياء يحدون اسنانهم للعض، وثمة جرود مناطقية للسكان على اساس التوزيع الطائفي كأننا لم ننته من الجرود الأمنية القديمة... وأيضاً...وأيضاً... فلم لا تكون لنا مخاوف من الاستعجال الامريكي للفترة الانتقالية؟ ولم لا نقلق من كتابة دستور على الحافات الزمنية القلقة؟ وكيف نفهم الرغبة في الارضاء ثم الممانعة عند تفصيل هزلي له قيمة رمزية؟

لقد بتنا والله من دون مساند ونحن نكتب مساند المستقبل!

في اول اجتماع لها بعد المؤتمر الثاني

الهيئة الجديدة لرئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن تقر جملة من التوجهات والتوصيات التنظيمية والسياسية

- اقرار الدعوة لمؤتمر وطني عام من اجل "الوحدة الوطنية والمصالحة الحقيقية" وتشكيل "لجان وطنية شعبية لمكافحة الفساد" و "لجنة ادعاء عام شعبي" لملاحقة ظواهر الارهاب والعنف والتصفيات.
- انتخاب سكرتير للمجلس وخمسة نواب للرئيس بينهم امرأة وهيئة سكرتارية جديدة.

بغداد - المدى

عقدت هيئة الرئاسة الجديدة للمجلس العراقي للسلم والتضامن اجتماعها الاول في بغداد في الخامس من تشرين الاول الجاري بحضور غالبية الاعضاء. وجاء الاجتماع في اجواء النجاح الذي اتسمت به اعمال المؤتمر الثاني للمجلس الذي عقد يوم ٣٠ أيلول المنصرم، وسادته اجواء من الحماس العالي والحوار البناء والمكاشفة بهدف الارتقاء بعمل المجلس وتوسيع دائرة اهتماماته في الاتجاهات التي لاقت القبول من المؤتمرين. كما سادت الاجتماع الرغبة الواضحة في ترجمة توصيات المؤتمر وتوجهاته في خطط وبرامج عملية في ميادين النشاط المختلفة.

وجرت دراسة جدول عمل اجتماع هيئة الرئاسة ومناقشته في ضوء ورقة اعدها رئيس المجلس تضمنت "توجهات اولية للنقاش" وتضمن جدول العمل قضايا تنظيمية تتعلق بانتخاب نواب الرئيس وسكرتير المجلس ولجان الاختصاص.

كما تضمن الاجتماع مناقشة واقرار عدد من الانشطة والفعاليات السياسية التي ينوي المجلس التحرك للقيام بها خلال الفترة القادمة.

على الصعيد التنظيمي:

تم انتخاب خمسة من اعضاء هيئة الرئاسة نواباً للرئيس وهم السادة:

١. نجيب محيي الدين، مجيد الحاج حمود، عز الدين بروازي، مبدر الويس، السيدة زكية خليفة.

كما انتخب د. احمد علي ابراهيم سكرتيرا للمجلس وبعد نقاش مستفيض حول طبيعة عمل السكرتارية والتأكيد على كونها هيئة للمتابعة وادارة العمل اليومي.

جرى انتخاب احد عشر عضواً من هيئة الرئاسة لعضوية سكرتارية المجلس مع عضوين احتياط. وفي هذا الشأن جرى التأكيد على ضرورة اعتماد السكرتارية في نشاطها مبدأ العمل الجماعي واستيعاب معناه بوصفه تمثيلا للتصور المشترك من جانب وترجمة عملية له على صعيد المبادرة الشخصية من جانب آخر.

ولغرض تحسين الاداء وتنظيم عمل المجلس في مفاصل ومناحي العمل المختلفة اقر اجتماع هيئة الرئاسة تعزيز قوام لجان الاختصاص ودورها ، وتوسيع ميادين انشطتها، واستحداث لجان جديدة. وبهذا الخصوص جرى اقرار تشكيل اللجان التالية:

١, لجنة العلاقات، ٢, لجنة الاعلام ، ٣, اللجنة المالية والادارية ، ٤, لجنة منظمات العمل الاهلي ، ٥, لجنة النساء، ٦, لجنة الشباب، ٧, لجنة الفعاليات والانشطة الجماهيرية، ٨, لجنة تنظيم المحافظات.

وجرى التأكيد في الاجتماع على ضرورة عدم اقتصار عضوية لجان الاختصاص على اعضاء هيئة الرئاسة، بل توسيع المشاركين وضم ابرز الكفاءات في كل ميدان الى عضويتها.

وفي الجزء الثاني من اجتماع هيئة الرئاسة المخصص لمناقشة الانشطة والفعاليات السياسية والتي يتوجه المجلس العراقي للسلم التضامن لانجازها خلال المرحلة الحالية وافقت هيئة الرئاسة، بعد نقاش حيوي جاد ومستفيض، على المقترحات التي قدمها رئيس المجلس بهذا الشأن انطلاقا من القناعة بكون الفعاليات والانشطة المقترحة ستدفع كثيرا الى التحرك بين المواطنين والقوى والاحزاب والتجمعات وستسحب اوساطا شعبية واسعة لنشاط المجلس وفعالياته، وتضمنت هذه المقترحات التوجه للاعداد للفعاليات التالية:

١,"مؤتمر الوحدة الوطنية والمصالحة الحقيقية" لدعم العملية السياسية والتوجهات نحو ارساء نظام ديمقراطي حقيقي ومعافاة الوضع القائم والدعوة لنبذ السلاح وشجب الارهاب والتصفيات الجسدية من أي طرف جاءت. تدعى له اوسع الاطراف والفئات والقوى التي يهمها انتشال البلاد من المأزق الذي تعيشه.

كما جرى التاكيد على اهمية توضيح ان المؤتمر لا يستهدف تشكيل كتلة سياسية لخوض الانتخاب في مواجهة اطراف وكتل سياسية اخرى، وسيجري التحرك لتوجيه الدعوات الى المنظمات الدولية والاقليمية للمشاركة في المؤتمر.

واكد الاجتماع اهمية المصالحة الوطنية الحقيقية التي تشمل جميع مكونات الشعب العراقي، ولا يستثنى منها سوى التكفيريين والصداميين ومن تثبت ادانته بجرائم ضد الشعب ومن يصر على ترويج وتسويق الافكار والقيم والاساليب الصدامية.

٢, تشكيل لجان وطنية لمكافحة الفساد في جميع المحافظات وجميع المفاصل، مهمتها استقصاء مظاهر الفساد وجمع الحقائق حوله وايصالها بشكل مباشر او عبر لجنة وطنية عليا الى هيئة النزاهة ووسائل الاعلام المختلفة والعدالة.

٣, تشكيل لجنة "ادعاء عام شعبي" ولجان فرعية في جميع انحاء البلاد لملاحقة ظواهر الارهاب والعنف والتصفيات على كل صعيد، سواء ارتكبت هذه الجرائم والتجاوزات من قبل القوات الاميركية او الحكومة العراقية او الارهابيين او المليشيات، كما تكون من مهمة لجنة الادعاء الشعبي جمع المعلومات عن جرائم النظام السابق وتنسيقها في وثائق منتظمة وتقديمها للمحاكم. ومن المناسب تماما تشكيل لجان الادعاء العام الشعبي من قضاة سابقين ومحامين ورجال قانون وشخصيات اجتماعية ومن سياسيين مرموقين.

وعلى هامش اجتماع هيئة الرئاسة عقدت السكرتارية الجديدة للمجلس اجتماعا لها جرى فيه تحديد هيئات الاختصاص وميادين عملها، وانتخاب مسؤولين من بين اعضاء السكرتارية لها.

وجرى التاكيد على ضرورة ان تتسم اعمال السكرتارية بالديناميكية والتواصل والمتابعة الجادة لجميع مناحي العمل اليومية بالاستفادة من تجارب السكرتارية السابقة في نجاحاتها ومنجزاتها وفي نواقصها وثغرات عملها. وتم الاتفاق على ان تكون الاجتماعات الدورية المنتظمة للسكرتارية مفتوحة لمن يرغب من اعضاء هيئة الرئاسة بالمشاركة في اغناء وتطوير مضامين تلك الاجتماعات وجدول اعمالها.

وفي الختام لا بد من الاشارة والاشادة بروح المشاركة الجماعية الجادة التي سادت اجواء اجتماع هيئة الرئاسة، والرغبة الصادقة لدى الجميع في خدمة الاهداف الوطنية والانسانية النبيلة التي انبثقت حركة السلم العراقية ووريثها الشرعي المجلس العراقي للسلم والتضامن من اجلها. وقد تجلى ذلك من خلال المناقشة الحريصة والمسؤولة لمواد الاجتماع والمقترحات العملية لتطوير النشاط والاستعداد الواضح لتولي المهام والنهوض بالمسؤوليات المطلوبة.

مقتل وجرح العشرات بانفجار عبوات ناسفة بحسينية في الحلة

الحلة/ المدى

استشهد ٢٥ شخصا وجرح ٩٢ آخرون في انفجار وسط مجلس للعزاء في مدينة الحلة.

وقال الناطق الاعلامي في قيادة شرطة بابل لـ (المدى) ان عبوات ناسفة كانت مزروعة في حسينية (إبن التمار) في شارع ابي القاسم بمركز مدينة الحلة انفجرت في لحظة انتهاء مجلس عزاء لاحد اعضاء حزب الدعوة الذي استهدفته عبوة مزروعة في المطعم الذي يملكه في باب الحسين بمركز الحلة واكد الناطق الاعلامي استشهاد (٢٥) شخصا وجرح (٩٢) آخرين، اصابات البعض منهم خطرة وادى الانفجار الى تهديم جدران الحسينية وتصدع قبتها.

أكد ان رئيس الوزراء وعد بتطبيق بنود الاتفاق

الوفد الكردستاني يؤكد ان نتائج المفاوضات مع قادة الائتلاف ايجابية

اربيل/ مكتب المدى / نوزاد الحكيم

اعلن اعضاء في الوفد الكردستاني، الذي زار بغداد مؤخرا لحل الخلاف بين قائمتي التحالف الكردستاني والائتلاف العراقي الموحد، ان نتائج المفاوضات التي اجريت مع رئيس الوزراء الدكتور ابراهيم الجعفري ورئيس قائمة الائتلاف السيد عبد العزيز الحكيم واطراف اخرى في الائتلاف كانت ايجابية.

وقال عضو الوفد المفاوض عن قائمة التحالف الكردستاني كوسرت رسول في مؤتمر صحفي عقد في مطار اربيل الدولي فور عودة الوفد من بغداد " ناقشنا جميع نقاط الخلاف، وبضمنها المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة المتعلقة بتطبيع الاوضاع في كركوك"، موضحا ان الوفد الكردستاني" طالب بوجود ممثل عن القائمة الكردستانية في كل من هيئة النزاهة والاعلام والاعمار ولجنة اجتثاث البعث".

واكد رسول " ان الجعفري وعد بتطبيق بنود الاتفاق الذي تم التوقيع عليه نهاية الشهر الماضي بين رئيس جمهورية العراق الفيدرالي السيد جلال طالباني ورئيس اقليم كردستان السيد مسعود بارزاني من جهة ورئيس الوزراء ابراهيم الجعفري من جهة ثانية".

وحول سؤال لـ (المدى) عن حقيقة وجود خلافات عميقة بين القائمة الكردستانية وقائمة الائتلاف الموحد قال عضو الوفد فاضل ميراني " ان وسائل الاعلام بالغت في تضخيم حقيقة الخلاف بين القائمتين"، و" ان النقطة الاساسية في المفاوضات كانت قضية كركوك وتطبيق المادة ٥٨" مؤكدا ان الوفد الكردستاني " طالب بتسريع صرف المبالغ التي خصصت لقضية التطبيع في كركوك والبالغة ٢٠٠ مليون دولار امريكي"، مشيرا الى ان " استجابة الطرف الثاني كانت ايجابية بهذا الشأن".

وشدد ميراني على ان اسباب الخلاف بين القائمتين كانت حول تردي الخدمات المقدمة لابناء الشعب العراقي من قبل الحكومة، فضلا عن تدهور الاوضاع الامنية في البلاد، وانشغال الحكومة بالخلافات الداخلية.

يذكر ان الوفد الكردي الذي زار بغداد ساهمت فيه مختلف القوى السياسية الكردستانية من اجل حل الخلاف بين القائمتين المرئيستين في الحكومة.

المتحدث الرسمي باسم القوات متعددة الجنسية لـ (المدى):

تمكنا من تفكيك تنظيم القاعدة في منطقة اعالي الفرات

بغداد/ نصير العوام

اعلن المتحدث الرسمي باسم القوات متعددة الجنسية في العراق الجنرال دونالد الستون عن تفكيك تنظيم القاعدة في منطقة اعالي الفرات قرب الحدود العراقية - السورية بعد ان كان تنظيم القاعدة مسيطراً على اغلب المناطق القريبة من الحدود.

وقال الستون في حديث خص به (المدى) ان تفكيك التنظيم جاء بعد مقتل ابو إسلام المسؤول عن التنظيم في تلك المناطق فضلا عن مقتل صلاح مهدي فان احد الخلايا والمسؤول عن تفجير السيارات وحركة المقاتلين الاجانب وابو علي امير الانبار والمقرب من الزرقاوي والذي كان المخطط لعمليات الخطف والقتل في الرمادي، وياسر صباح ابراهيم قائد كتيبة الاقوال في تنظيم القاعدة واامير الكرابله وابو سعد الذي تم استبداله باحد المقاتلين العرب.

واضاف الستون ان عملية القبضة الحديدية التي تجري في اعالي الفرات هي مكملة لعملية تلعفر التي يقوم بها ٤٢٠٠ عنصر من الجيش العراقي وبنفس العدد من قوات المارينز، واشار الستون الى القاء القبض على ١٢ مشتبها به والعثور على معمل لتصنيع العبوات الناسفة ومخابئ للاسلحة تحتوي على انواع عدة من الاسلحة والعبوات الناسفة التي قد يكون مصدرها ايران وهي شديدة الانفجار على حد قوله.

وبين الستون ان سلاح الجو الاميركي قصف ثمانية جسور بالقرب من الحدود السورية بطائرات FA18 وذلك للسيطرة على المسلحين وعدم تسربهم الى مناطق اخر، واوضح ان القوات العراقية والمتعددة الجنسية تقوم بعملية متسلقي الجبل في مدينة الرمادي التي تشمل عملية بحث وتقنين عن المتسللين والاسلحة فضلا عن تسيير دوريات مشتركة صباحية ومسائية.

وكشف الستون عن وجود مبادرة لاطلاق سراح اعداد كبيرة من المعتقلين في سجون القوات متعددة الجنسية، مؤكدا ان اللجنة الرباعية المشكلة انجزت العديد من معاملات المعتقلين خلال هذا الاسبوع لاطلاق سراح اكبر عدد ممكن من المعتقلين.

اغتيال مدير دائرة اصلاح الاحداث في الموصل

الموصل/ المدى

اغتالت مجموعة مسلحة امس الاول مدير دائرة اصلاح احداث الموصل سالم ايوب سلو وسائقه اثناء خروجه من منزله متوجها الى مقر عمله. واستنكر وزير العمل والشؤون الاجتماعية ادريس هادي العمل الارهابي وقال لمندوب (المدى) ان هذه الاعمال الارهابية الجبانة تستهدف ابناء العراق وتريد ايقاف عجلة النهوض الحضاري.. واشاد السيد الوزير بجهود الشهيدين اللذين عملا بكل جهد واخلاص من اجل عراقي ديمقراطي.

AL- Mada issued by: Al- Mada Establishmentfor Mass Media, Culture & Art

جريدة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

بغداد - شارع ابو نؤاس هاتف 7170513 - 7170395
فاكس 7175943
دمشق -شارع كرجية حداد بيروت - شارع الحمرا